رئيس مصلحة الجمارك لـ «الثورة» :

قانون التعرفة الجمركية الجديد سيؤدي إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية

٣٠٪ من السلع الموجودة في الأسواق مهربة

□ الدكتور علي الزبيدي، رئيس مصلحة الجمارك

□ تنتظر مصلحة الجمارك أن تقر الحكومة قريباً قانوناً جديداً عن التعرفة الجمركية، وهو القانون الذي من شأنه الحد من ظاهرة التهريب.

وحسب رئيس مصلحة الجمارك، الدكتور علي الزبيدي، فإن القانون يركز على السلع الغذائية ومدخلات الصناعات الغذائية والسلع التي تم رفع الدعم عنها، وقال إن التعرفة تصل إلى أقل من (٥٪) على معظم السلع، فيما ألغيت الرسوم الجمركية عن السلع المتعلقة بالتكنولوجيا والذهب والأدوات الرياضية.

الدكتور الزبيدي تحدث لـ «الثورة» عن القانون الجديد والأهداف المرجوة منه على صعيد تحسين الاقتصاد اليمني ومعيشة المواطن، مؤكداً ثقته في أن المستهلك سيستفيد من هذا التخفيض :

لقاء/عصام الذيفاني

□ برنامج الإصلاح المالي والإداري يتضمن إحداث تخفيضات جمركية على السلع المستوردة، إلى أي مدى سيؤثر ذلك على أسعار السلع؟

– مشروع قانون التعرفة الجديدة يحمل تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية، وهذا الأمر سيلمسه المستهلك من خلال انعكاسه على المستوى المعيشي، فانخفاض التعرفة أولاً سيؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع نفسها، وبالتالي ينخفض السعر، إضافة إلى أن تخفيض التعرفة الجمركية سيحد من عملية التهريب، وبالتالي سيزداد حجم الواردات الجمركية للخزينة العامة للدولة، وسيساعد المستهلك على إيجاد سلعة رخيصة وجودة مناسبة.

□ هل سينعكس ذلك على أسعار المواد الغذائية أيضاً؟

– الحقيقة أن المواد الغذائية مخفضة أصلاً من السابق، ومعظم الرسوم الجمركية عليها في حدود (٥٪) ولا تحتاج أصلاً إلى تخفيض، لكن القانون الجديد لم يستثنها، فالتعرفة الجديدة تشمل معظم السلع الغذائية وستنزل تعرفة معظم السلع إلى أقل من (٥٪)، وهذا هو الحد الأدنى للتخفيض، ولكن الشيء الجديد في هذا القانون أن هناك تخفيضات من جهة أخرى تسهم في هذا الجانب، وهي التي تتصل بمدخلات الإنتاج التي تدخل في صناعة المواد الغذائية تصل إلى أقل من (٥٪) بدلاً عن (١٥ – ٢٥٪) في السابق.

□ على أي أساس تم وضع التخفيضات الجمركية؟

– عندما وضعنا القانون أخذنا في الحسبان رؤيتنا للسلع المهمة أو التي تهرب بشكل كثير من السلع الخفيفة وغيرها، وكذلك السلع التي تؤثر على المستوى المعيشي للمواطن، وهذه القرارات جاءت نتيجة لدراسات ولم تأت عشوائياً.

فائدة المستهلك

□ ما الفوائد التي يمكن أن يجنيها المستهلك من خفض التعرفة الجمركية؟

– صعب أن أقدر ذلك الآن، فهذا يحتاج إلى دراسة شاملة للأثر نفسه، وهذا يخضع للعرض والطلب، وكذلك حجم الصادرات والواردات الموجودة، مع ذلك أقول وبثقة قوية أن المستهلك سيستفيد (١٠٠٪) من التخفيض، فعلى سبيل المثال لو خفضنا التعرفة للسيارات من (٢٥ – ٥٪) سيؤدي ذلك إلى انخفاض في السعر، وهذا طبعاً مطلب لكل الناس، إضافة إلى أن هناك سلعاً ومنتجات ستلغى عنها التعرفة كاملة، خاصة في السلع التي تدخل في إطار ما خف وزنه وارتفع ثمنه، وهذا لا يعني أن السلع التي ستنخفض تعرفتها بالضرورة تنخفض أسعارها، لأن هناك عوامل أخرى لها فاعلية، ولأنها تتأثر بارتفاع قيمة العملة أو انخفاض قيمتها، وكذلك يوجد عامل العرض والطلب على السلعة في السوق، وعند استقرار هذه العوامل سيلمس المواطن تحسناً كبيراً جداً، خاصة في أسعار المواد الأساسية وكذلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمعيشية.

دفع عجلة التنمية

□ كيف ستسهم التخفيضات الجمركية في الدفع بالعجلة الاقتصادية؟

– يمكن القول إن الجمارك تقوم بدور فعال في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية منذ بداية العام ٢٠٠٤م، حيث قدمنا مشروع قانون تعرفة جمركية جديدة تم على إثرها تخفيض التعرفة الجمركية على عدد من السلع، والآن المشروع في مجلس الوزراء، ولا زلنا ننتظر الموافقة على إقراره من مجلس النواب، وهذا المشروع يحمل في ثناياه حقيقة استجابة أولية للإصلاحات المطلوبة من الجمارك في إطار الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام، والتخفيض في التعرفة يسهم في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في اتجاهات عديدة، منها إلغاء التعرفة بالكامل على مدخلات الإنتاج التي تتعلق بالمواد الخام، وغيرها من الصناعات الموجودة، وهذا بالتالي سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الإنتاج، وكذلك ارتفاع عامل الربحية للمشروعات لأنه مع انخفاض التعرفة ستنخفض التكلفة، ومن جانب آخر سيؤدي ذلك إلى زيادة في إنتاج أكبر للخدمات الأساسية، والجانب الثاني هو المتعلق برفد ميزانية الدولة بالأموال التي كانت تذهب إلى جيوب الفاسدين، كما أشار فخامة رئيس الجمهورية في حديث تلفزيوني سابق، لأن المهرب للبضائع سيدخل من الطرق الرسمية وسيدفع التعرفة المقبولة دون أن يلجأ للدخول من المنافذ غير القانونية التي قد تحتمل وجود مخاطر وعلى هذا تستعيد الدولة الموارد التي كانت تهرب، وهذا بالتأكيد سيسهم في تنمية موارد الدولة مما يؤدي إلى تنمية البنية الأساسية.

التهريب

□ ما السلع الأكثر تهريباً؟ وكم حجمها في السوق؟

– الحقيقة هي السلع التي ما خف وزنها وارتفع ثمنها، والتي تخضع لعامل الوقت والتخزين بشكل عام، ويتركز في السيارات والسجائر والأدوية والتلفزيونات والساعات والذهب والإلكترونيات وغيرها، وأقول لك بصراحة أن التهريب ناجم عن غلاء التعرفة الجمركية، ولكن هناك عوامل أخرى ترتبط بأمور كثيرة، فعلى سبيل المثال الأدوية التي تدخل الأسواق اليمنية مخالفة للمواصفات والمقاييس المطلوبة، والتجار يأتون بها عن طريق التهريب لهذا السبب ويبيعونها بأسعار منخفضة لأنه يهمه الربح ولا يهمه المجتمع أو غيره، أما حجم السلع المهربة التي تدخل الأسواق فيصل إلى (٣٠٪) تقريباً، وهذا الرقم عبارة عن تكهنات لأنه لا توجد دراسات دقيقة حتى الآن، وألفت النظر إلى النجاحات التي تحققت خلال هذا العام، فقد قمنا بترسيم السيارات التي لم تجمرك من قبل، وهي في حدود (٣٨) ألف سيارة هربت خلال ثلاث سنوات فقط، ورفدت ميزانية الدولية بأكثر من (١٢) مليار ريال، وهذا مبلغ كبير بالنسبة للسيارات فقط، ومع ذلك لا يزال هناك سيارات أخرى لم يتم حصرها وجمركتها، وهذا يدل على أن هناك دخلاً كبيراً مفقوداً من الجمارك.

□ هل يعني ذلك أن تخفيض التعرفة لن يمنع التهريب؟

– التخفيض أحد العوامل، ومكافحة التهريب لابد أن تكون بتعاون الجميع بما فيهم المواطن، فهو حجر الزاوية المستهدف من هذه السلع، ولابد أن يحجم عن شرائها، فالتهريب يساهم بشكل كبير في تخريب البلد، ولذلك يتطلب الأمر تعاون كل الجهات المعنية.

□ كيف؟

– معظم السلع تخضع للمواصفات والمقاييس والحجر الصحي والزراعي، ولابد أن تخضع السلع التي ستدخل البلاد للفحص وإعطاء ترخيص بذلك من قبل الجهات المعنية يمكن السماح لها بعد ذلك بالدخول إلى الأسواق اليمنية، لكن التجار يأتون بسلع غير مطابقة للمواصفات، ولذلك تهرب، وهناك عوامل أخرى تساعد على ذلك، مثلاً عندنا الآن قانون يمنع دخول السيارات التي تحمل موديلات قبل ٢٠٠٠م، أي التي تحمل موديل ١٩٩٩م وما قبلها، والسيارات الجديدة ثمنها مرتفع وفوق مستوى دخل المواطن، في حين أن قدرته تتمثل في الحصول على سيارة لا يتجاوز ثمنها (٨٠٠) ألف ريال، ولذلك يلجأون للبحث عن المهرب.

الصناعات الوطنية

□ ما تأثير تخفيض التعرفة الجمركية على الصناعات الوطنية؟

– بالنسبة للصناعات الوطنية الموجودة فإننا نعكف الآن على كيفية مساعدتها عن طريق تحسين الاستثمار من خلال وضع بدائل، وليس التعرفة وحدها هي الحل، فهناك مشاكل كبيرة مثل الإغراق لابد أن نحميها، وعندنا وسائل كثيرة لمنع حدوث مشاكل مثل الإغراق أو غيره، وأعتقد أن معظم السلع الموجودة ذات الصنع المحلي لا تدخل مثيلاتها إلاّ بنسبة قليلة جداً، والإحصاءات التي عندنا تبين ذلك، وهناك سلع تأتي من الخارج تكون معرضة للتحايل والتدليس أكثر، ونحن نحاول مقاومتها عن طريق رفع القيمة عليها بموجب الفواتير، هذا بالنسبة للسلع التي يوجد لدينا بديل محلي لها، أما بالنسبة للتعاون مع الجيران في هذا الجانب فلا توجد لدينا مشكلة مع الجيران أو أي من الدول الأخرى المصدرة، على عكس ذلك عندنا تعاون كبير جداً بيننا وبينهم وبعض الدول لدينا معها اتفاقيات أبرمت بخصوص هذه المسألة، لكن دول الخليج لديهم نظام مختلف عمّا هو موجود لدينا، فهم مجمعون على أن التكلفة الجمركية كلها لا تتجاوز (٥٪)، لكن الوضع عندنا يختلف عنهم، فالتعرفة لدينا مرتفعة بفارق قليل، وهناك اتفاقية بيننا وبين المملكة العربية السعودية تنص على أن المنتجات ذات المنشأ السعودي أو المنشأ اليمني مسموح دخولها للبلاد بتعرفة رمزية.

□ لكن البعض يقول إن المنتجات اليمنية لا تستطيع أن تنافس المنتجات السعودية؟

– الحقيقة نحن نطالب بأن يكون المنتج اليمني ذا جودة ومواصفات ممتازة، وبدورنا لا نسمح أن يكون المنتج اليمني ضعيفاً، كما هو الحال مع بعض المنتجات الأخرى، ولابد أن يحسن من مستواه ويكون مقبولاً في السوق.

□ متى سيصدر القانون؟

– القانون الآن معروض على مجلس الوزراء لإقراره ثم يقدم إلى مجلس النواب بشكله النهائي.

□ ما أهم الملامح التي يحملها القانون؟

– أستطيع القول إن هناك سلعاً تم تخفيض تعرفتها الجمركية بنسبة متفاوتة بحسب نوعية السلعة وحجمها ومدى تعرضها لعملية التهريب، فهناك سلع كانت الرسوم الجمركية عليها (٢٥٪) والبعض (١٥٪) تم تخفيضها إلى (٥٪)، والبعض لا يزال كما هو، وهذا يخضع لنوعية التصنيف المتبعة، وما يهم هو السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج التي تم تخفيضها إلى أقل من (٥٪)، أما السلع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات فمعظمها تم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بالكامل، وكذلك الذهب والأدوات الرياضية، وبالنسبة للكتب والمجلات والإلكترونيات فمعظمها خُفض إلى (٥٪).

□ هل هناك معايير محددة لتحديد الرسوم الجمركية؟

– كانت هناك مراعاة لمدخلات الإنتاج والسلع المتعلقة بالجوانب المعيشية وتوافقها مع مستوى دخل المواطن، خاصة تلك التي كانت تدعم من قبل الدولة، وحاولنا تخفيض التعرفة الجمركية إلى أقصى حد ممكن، وكذلك السلع التي تهرب خفضت الرسوم عليها إلى الحد الأقصى، وعلى العموم لم تعد سوى مجموعة قليلة من السلع لا تزال تعرفتها عند (١٠٪) أو (١٥٪)، وهي من التي لا تلمس حاجيات المواطن.

التجارة الدولية

□ هل هناك دور لمنظمة التجارة العالمية؟

– تعرف منظمة التجارة العالمية الغرض منها هو النفاذ إلى الأسواق اليمنية، والآن كل دولة تسعى إلى أن تفتح أسواقها للمنتجات الأجنبية، ونحن في اليمن في الإطار الإقليمي والدولي لابد أن نكون جزءاً من هذه المنظومة، لأنه إذا عشت وحدك ستظل في عزلة ومعنى هذا أنك ستخسر أكثر، ولذلك على الدولة أن تسعى إلى الانضمام للمنظمة بأسرع وقت ممكن، فكلما تأخرت كانت الشروط أقسى.

□ ألا توجد خصوصيات؟

– نعم نحن نختلف معهم في الرؤى عند الانضمام للمنظمة عمّا نعمله في الإصلاحات، خاصة في مجال التعرفة الجمركية قد تتفق مع هذا التوجه، ولذلك لا يمكن التحفظ، لأن الوضع الدولي والوضع الراهن يوجب التخفيض والإسراع في عملية الإصلاحات والتنمية، وعند التفاوض لابد أن نوضع في الحسبان كيف نحمي السلع والمنتجات المحلية، وأن نشجع الاستثمار، فلابد أن تكون سياستنا مختلفة، فعلى سبيل المثال في مجال التعرفة هناك سوق محددة مرتفعة وأخرى منخفضة، فمن أجل أن أحمي المنتج المحلي لابد أن أكون ثابتاً عند سقف محدد قد يكون مرتفعاً، فقانون المنظمة يسمح لي في حالة تثبيته عند مستوى معين مثل ما هو مسموح لي أن أنزله إلى الصفر، المهم هو أن يكون ثابتاً في مستوى معين، ولذلك إذا كان لدينا منتجات محلية نريد أن نحميها، لابد أن أفاوض على وضع معين بحيث أستطيع أن أوفر عنصر الحماية للمنتج المراد حمايته.

□ هل الأسواق اليمنية قادرة على استيعاب المنتجات الأجنبية؟

– الأسواق اليمنية في الظروف الحالية تعتمد على إمكانية مستوى دخل المجتمع نفسه، فدخل الفرد هو الذي يسمح ويحدد السلعة التي يمكن شراؤها من السوق، فالتاجر أو حتى الدولة التي تريد أن تورد هذه السلع هي محتاج أصلاً لدراسة السوق والوضع المعيشي للمواطن، فالسلع الثمينة فوق مستوى دخل المجتمع، ولا يمكن أن يكون لها رواج في الأسواق اليمنية، وهذا هو الحال مع دول العالم الأخرى.

ضرورة الإصلاح

□ إذاً، هل ترى ضرورة مرافقة الإصلاحات المالية والإدارية لتخفيض التعرفة الجمركية؟

– الإصلاحات الاقتصادية هي حزمة متكاملة لا يمكن أن نفرق بين تخفيض جمركي أو أي إصلاحات أخرى، بمعنى آخر هي عملية تكاملية بين السياسات الاقتصادية والنقدية والإدارية، وعندنا في الاقتصاد لا يمكن أن نمشي على خط واحد، فالقطار لابد أن يمشي على خطين متوازيين، وبوضوح لابد أن نوازن بين خطي الطلب والعرض، ولكن لكل منهما سياسة مختلفة لابد أن تتكامل مع بعضها البعض، بحيث لا تعمل واحدة ضد الأخرى، فذلك سيؤدي إلى نوع من الإبطاء، فمنظومة الإصلاحات الجمركية جزء من هذه المنظومة الكبيرة التي تحمل في جوانبها إصلاحات جمركية، استثمارية، ضريبية، نقدية، سياسية، إدارية... الخ، وكلها لابد أن تمشي في إطار واحد ولا يمكن العمل برؤية ذات اتجاه واحد.

□ هل نستطيع القول إن التعرفة الجمركية الجديدة ستساهم في تقليص آثار برنامج الإصلاح المالي والإداري؟

– بالتأكيد، كل السياسات التي تعملها الدولة تكون ناتجة عن دراسات، وليست ارتجالية أو عشوائية، لكن هناك لدينا مشكلة تتمثل في كيف نستطيع تشجيع القطاع الخاص، فيجب عليه أن يقوم بدور أكبر مما هو عليه الآن، وإلاّ ما فائدة الإصلاح المالي والإداري، لأن كل الإصلاحات تأتي بهدف رفع مستوى الاستثمارات في اليمن، كما أنه سيغطي كل المشكلات ويدفع بالتنمية نحو الأمام من خلال إنشاء المشاريع الاستثمارية ورفع معدل إنتاج السوق وامتصاص البطالة ورفع مستوى دخل الفرد، وأكبر خدمة ستقدمها الجمارك لهذا القطاع الهام هو تخفيض التعرفة في تكلفة الإنتاج، خاصة المواد الخام، إضافة إلى أن قانون الاستثمار يمنحهم مزايا خاصة وتخفيضاً جمركياً يصل إلى (٥٠٪) من الرسوم المعتمدة، والهدف هو الدفع بالقطاع الخاص نحو الشراكة مع الحكومة.

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

الاستثناءات..!!

● لا يقتل (القوانين) إلاّ ما يتبعها من (الاستثناءات)، ولا يفسد (المشاريع) إلاّ ما يلحقها من العمولات.. ولو أن كل قانون يطبق بأمانة، وكل مشروع ينفذ بمسؤولية، لما وجدت الصحافة عيباً تنقده.

● فإذا أخذنا – مثلاً – قانون البعثات الذي تنوي الوزارة المختصة اصداره، سنجد أن (الاستثناءات) قد بدأت قبل صدوره، وقد تكون هناك استثناءات منطقية ولكنها تفتح الباب للاستثناءات (الغلط)!!

● ولو فتشنا ودققنا لعثرنا على العديد من (المنح الدراسية الدائمة) التي توافق (الطالب المحظوظ) من المهد إلى اللحد، ولعثرنا على العديد من المنح المالية التي تصل لبعض الطلاب (المؤلفة قلوبهم) إلى منازلهم في الداخل، والسبب الوحيد هو: قانون الاستثناءات!!

● وإذا حاول نظام البعثات أن يحدد المجالات العلمية والتخصصات النادرة التي يقتصر (الابتعاث) عليها، فسوف تشتغل ضده (الاستثناءات) فتعود حليمة لعادتها القديمة، ونكتشف فيما بعد أن العشرات من طلابنا (المدعومين) يدرسون الجغرافيا في عواصم العالم المتقدم!!

● إننا بحاجة إلى وسيلة نتخلص بها من (الاستثناءات) لكي تكون قوانيننا صارمة، واجراءاتنا حازمة.. وإلاّ فسوف نظل (محلك سر).

عنوان أشواق (الأمس): الكرامة.. وليس: الكراهية..

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

كن متفائلاً تنتج أكثر

■ ،، ليس كل من اتجه إلى مقر عمله يذهب لينتج عملاً جديداً فهناك من يتخذ من مكان العمل فرصة للهروب من مشاكل البيت.. أو من المراجعين والمطالبين بتسديد ما عليه من ديون أو من الضغوط النفسية ومثل هؤلاء يصبح وجودهم في مقر العمل منغصاً ومزعجاً للآخرين.

لا تتوقع من شخص غارق بالمشاكل والمتاعب النفسية أن ينتج أو يقدم على انجاز الاعمال المتعلقة بمصالح الآخرين، وهذا الاستنتاج تؤكده الدراسات والابحاث العلمية.. وآخرها دراسة جديدة اجريت في الولايات المتحدة كشفت أن الموظفين السعداء أكثر قدرة على تحمل اعباء العمل وضغوطاته، وانجاز أكبر قدر انتاجي ممكن من اقرانهم الذين يشعرون بالكآبة والملل.

وبينت الدراسة التي أجريت في مركز العلوم الصحية بجامعة كولورادو الامريكية أن الموظفين المكتئبين الذين يتلقون علاجات الكآبة التحفيزية من اقسام العناية الصحية المتخصصة أكثر انتاجية في العمل واقل غياباً من الذين لا يحصلون على العلاج.

لو نظرنا لهذا الموضوع بعناية سنجده يستحق الاهتمام.. فلا يخلو أي مرفق سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص من وجود موظفين أو عمال يحملون ملامح الأمراض النفسية وبعضهم تطورت بهم الحالات ليصبحوا مصدر خطر لزملائهم وارباك لجو العمل.. ومواجهة هذه الظاهرة لا تكون بالتخلص ورمي مثل هؤلاء المرضى إلى خارج بوابات المنشآت.. وإنما بالالتفات إليهم واخضاعهم لعلاج نفسي والاخذ بأيديهم ومساعدتهم على حل مشاكلهم فالدراسة المذكورة توضح أن تحسين نوعية الرعاية لأي مرض مزمن قد يساعد في زيادة الانتاجية الاقتصادية وتقليل أيام الغياب عند الموظفين وأن تحسين الانتاجية العامة يفيد بشكل عام اصحاب العمل الذين يدفعون رواتب موظفيهم من جهة وتقليل نسبة البطالة وزيادة فرص العمل من جهة أخرى.

الأمراض النفسية وبالذات حالات الاحباط والاكتئاب التي تداهم بعض الناس لابد أن تحظى بالاهتمام والدراسة المعمقة من قبل الجامعات ومراكز البحوث والدراسات ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التي يشهدها العالم والتي تغزو بآثارها وتداعياتها حياة الإنسان المعيشية والاجتماعية فتحدث الكثير من الهزات النفسية.

والمطلوب كيف نعود الناس والشباب على امتصاص هذه الهزات والمضي في طريق العمل والإنتاج والابداع دون قلق أو احباط.

ALariky @ Maktoob. Com